الفصل 27
الإنهاء مع التحامل الشديد

«كل إنسان يطمح إلى تطبيق القانون» (يقول الرجل). «إذن، لماذا أتوسل من دون الناس لكي تسمحوا لي بالدخول بعد هذه السنوات الطويلة كلها؟» يُدرك الحاجب أنَّ الرجل قد فقد عقله. وحتى يجعل حواسه التالفة تلتقط الكلمات، فإنَّه يصرخ في أذنه: «لا يُسمح لأحد غيرك بالدخول إلى هنا؛ لأنَّ هذه البوابة قد صُنعت لأجلك فقط، وسأغلقها الآن».

من مسرحية المحاكمة، تأليف فرانزكافكا.

يُعَد التخدير القسري بالهالدول أقوى علاج للأمراض العصبية معروف حتى الآن، وهو يشل حركة الجسم، فيصبح الإنسان يعاني مثل معاناة المصاب بمرض الزهايمر.

هذه هي النتيجة المخيفة لهذا العلاج، لكنَّ الأسوأ يأتي بعد ذلك؛ إذا كسب المدعي العام أوكالاهان هذه الجولة، فإنَّ ذلك سيعني خضوعي لهذا العلاج، وتدميري جسدًا وعقلًا، ولن أستطيع تبادل الأفكار مع الآخرين؛ سواء بالمحادثة، أو الكلمات المكتوبة، هذه هي الفكرة من وراء هذا كله.

سوف أصبح مشلولةً مثل بقية النساء البائسات في وحدة العلاج سيئة الذكر في سجن كارسويل، بحيث لا أستطيع الإمساك بملعقةٍ لآكل، أو أرفع كوبًا إلى شفتيّ من دون أن أسكب

الطعام أو الشراب، ولن أستطيع الاستحمام أو ارتداء الثياب من دون مساعدة، وسأنام مثلهن (15– 18) ساعةً في اليوم، وأبول وأنا في سريري.

وكأنَّ هذا العذاب كله لا يكفي؛ فقد أرادت إدارة سجن كارسويل حجزي إلى أجل غير مسمى، ما يعني سجني عشر سنوات، لقد أرادت هذه الإدارة تجربة قانون الباتريوت وتطبيقه على جرائم العنف التي يُحتجز على أساسها المتهم غير الأَهْلِ للمثول أمام المحكمة أطول مدَّة ممكنة، وحتى إذا أقرت المحكمة الحجز إلى أجل غير مسمى، فإنَّ إدارة السجن هي التي ستقرر متى يُطلق سراحي؛ حين تُقنِع وزارة العدل أنَّ تاريخي في العمل الاستخباراتي لم يعد يُمثِّل تهديدًا للنخبة في واشنطن، وهذا يعني أنَّ حياتي ستتحول إلى جحيم لا يطاق.

وهذا هو (الإنهاء مع التحامل الشديد) الذي كانت أهدافه أسوأ من مجرد تشويه سمعتي، لقد أرادوا تحطيم إنسانيتي؛ جسدًا، وعقلًا، وروحًا؛ حتى تخفي وزارة العدل الدليل على جرائم الإدارة الأمريكية بحق الشعب الأمريكي.

كان (الإنهاء مع التحامل الشديد) وحده الكفيل بحماية قادة الحزب الجمهوري الذين بنوا شهرتهم على أسطورة كاذبة، تتعلق بأدائهم في مجال الأمن القومي، فكان عليهم أن يقضوا عليَّ لحماية أنفسهم، وها نحن الآن نتجمَّع في واشنطن لحضور جلسة استماع تبحث هذا الاقتراح البغيض بتخديري قسرًا، لكنَّهم لم ينتبهوا إلى مسألة مهمة، هي أنَّ تعرُّض شخص ما للقتل لا يعني أنَّه سيستسلم من دون مقاومة، وفي هذه الحالة كان على مكتب التحقيقات الفيدرالي أن يستمع بانتباه إلى بول هوفين، الذي قال لي مرَّةً وهو يضحك: «سوزان، لو كنت سأخوض معركة في زقاق خلفي في منتصف الليل، لوددت أن تكوني إلى جانبي؛ لأنَّك ستقاتلين حتى الموت».

لا توجد علاقة تربط الطب النفسي بقضيتي على أرض الواقع؛ لأنَّ الهجوم عليَّ كان لدوافع سياسية، ولأنَّني درست القانون الخاص بانعدام الأهلية القانونية في مكتبة سجن كارسويل؛ فقد فهمت تحديدًا كيف أتعامل مع التقييمات النفسانية وأدحضها، لقد منحني هذا القانون فرصة إزالة أي غموض في قضيتي؛ فإقناع المحكمة مرهون بتقديم الشهود الذين يمكن أن يُؤكِّدوا للقاضي موكاسي التفاصيل الحقيقية لحياتي، وبالمثل فإنَّ لي الحق في إثبات سلامتي العقلية خلافًا لما جاء في تلك التقييمات النفسانية السخيفة.

عندما تتضح الحقيقة فإنَّ هذه التقييمات الزائفة تصبح عديمة القيمة. في اجتماعي الأول مع المحامي تالكين في مركز الإصلاح، أوضحت له أنَّني سأتبع هذه الإستراتيجية، كنت غاضبةً لأنَّه لم يتعامل مع قضيتي بطريقة صحيحة، فقد قامر بحياتي وخسر. ولما كان المدعي العام قد تراجع عن وعده بإسقاط التهم، فقد أردت فضح هذه التقييمات، والعودة إلى دفاعي الأصلي، لكنَّ تالكين قال لي إنَّ الأطباء النفسانيين الذين اختلقوا هذه التقييمات هم وحدهم أصحاب الحق في الإدلاء بالشهادة أمام المحكمة، وأضاف بأنَّه ينوي دعوة شاهد معين يُدعى الدكتور روبرت غولدشتاين، أستاذ علم النفس في جامعة كولومبيا.

والحقيقة أنَّه لم يسبق لي أن تحدثت إلى هذا الرجل من قبلُ حتى مثُل أمام القاضي ليُشوه سمعتي؛ فقد أبلغ القاضي أنَّه يفهم شخصيتي أكثر من أي شخص آخر من خارج ميدان الطب النفسي، ممن عرفوني منذ (15) عامًا أو أكثر، كان ذلك انتهاكًا صارخًا لحقي تبعًا لقانون انعدام الأهلية القانونية، لذلك فقد شعرت بخوف حقيقي.

أيقظني حراس السجن قبل فجر يوم الرابع من مايو لحضور الجلسة الأُولى من جلستي الاستماع المقررتين، ثم اقتادوني في دهاليز مركز الإصلاح إلى قاعة المحكمة المجاورة.

عندما وصلنا فتشوني جسديًّا، ثم ألبسوني زي السجن الخاص بالمحاكمة، ووضعوني داخل قفص الحجز، وانتظرت ساعات قبل استدعائي للمثول أمام القاضي.

كنت قد أعددت بيانًا مكتوبًا مختصرًا لكنَّ القاضي موكاسي رفض السماح لي بمخاطبة المحكمة [507].

القاضي موكاسي: «كلا، أنت المحامي، وعليها أن تخبرك بما تريد أن تقوله، ثم تقوله لي أو لا تقوله بحسب تقديرك إن كان ذلك لصالحها».

تالكين: «السيدة لينداور ترغب أن تعلم المحكمة أنَّها أَهْلٌ للمثول أمامها، وهي تنفي التقارير كلها، وهي تعتقد أنَّ هذه التقارير كاذبة وغير دقيقة».

القاضي موكاسي: «أنا أفهم ذلك، وهذا إقرار بموقفها، وأعتقد بوجود تسجيل لهذا الموقف من قبلُ؛ لذلك فإنَّ أي تأثير محتمل لذلك في الإجراءات اللاحقة؛ سواء من حيث قانونيتها أو عدمها، قد أصبح واضحًا الآن».

إذا بدا لكم هذا الأمر قاسيًا فهو في الواقع كذلك؛ إذ كان القاضي موكاسي أمام خيارين: إما أن يقبل بحجة عدم تأهيل وسيطة سرية أدَّت عملها بإخلاص طوال عشر سنوات، وهو يعرف أنَّ هذا سخيف قانونيًّا، وإما أن يرفض إستراتيجية عدم التأهيل، ويجبر الدفاع على الذهاب إلى المحاكمة، وفي هذه الحالة فإنَّه سيكون مضطرًا لتطبيق قانون الباتريوت في محكمته، وهو القانون الذي ينتهك حقوق المتهمين في محاكم الولايات المتحدة.

لا شك في أنَّ قضيتي تُعَد سابقة سيئة، وهذه حقيقة كان يفهمها قاضٍ كبير مثل القاضي موكاسي، وقد استطاع محامٍ خبير مثل برايان شوغنيزي أن يُعري قانون الباتريوت، ويُظهر عيوبه؛ لأنَّه كان يتمتع بالمعرفة القانونية لإثبات عدم دستورية هذا القانون، لكن للأسف، فإنَّ هذا المحامي لم يكن يتولى مهمة الدفاع عني في هذه المرحلة، لقد كان المحامي سام تالكين في حالة ارتباك شديد، وكان الأمر سيُفضي إلى نتائج كارثية.

كان التفتيش من دون إذن – كما يجيز قانون الباتريوت ذلك، الذي تعرَّضت له مرَّتين– هو أقل ما يقلقني، بالرغم من الانتقاد الشعبي الذي تعرَّض له هذا النوع من التفتيش.

لكنَّ الجانب المرعب فيه هو (الدليل السري)، وقد اكتشفت أنَّ هذا الجانب لم يكن لصالح المتهم من زاويتين [508]؛ أولهما: إنَّ وزارة العدل تستطيع رفض الكشف عن أي دليل كما تشاء، وثانيتهما: إنَّ المتهم، أو القاضي، أو هيئة المحلفين لا يستطيعون الاطلاع على هذا الدليل. ولكن، يمكن للوزارة أن تكشف بعض الأدلة السرية لمجرد إغاظة المحامي [509]، ومع ذلك ومهما كان مستوى الاطلاع المحدود الممنوح للمحامي، فإنَّه غير مخوَّل بمناقشة هذا الدليل مع المتهم، أو أي محامٍ آخر له صلة بالقضية، ولهذا الوضع عواقب وخيمة لا يمكن تصورها، مثل (الإيجاز السري) الذي حضره المحامي يوم العاشر من شهر فبراير [510]، والذي سبق إعلان الدكتور دروب يوم الثامن والعشرين من شهر فبراير أنَّني غير أَهْلٌ للمثول أمام المحكمة [511]، وقد جعل قانون الباتريوت ذلك مستحيلًا.

وضع (الدليل السري) الأساس (لتهمتين سريتين) في مذكِّرة الاتهام [512]، وإذا كنت أستطيع تفسير ذلك فإنَّ المحامي لن يعرف طبيعة هذه الاتهامات السرية، ولن يستطيع إطلاعي عليها.

إنَّ هـذا يوجِـد صعوبـات غير متوقعـة في المحاكمة؛ فـأي إثبات بعدم الوجـود في مكان وقوع الحدث سيكون تخمينًا. ومن المشكوك فيه إن كان القاضي سيسمح للدفاع بعرض إثباتات تُؤكِّد عدم الوجود في مكان وقوع الحدث أمام هيئة المحلفين. ولكن، ماذا يمكننا أن نفعل؟

لهذا، سيكون القاضي موكاسي مضطرًا إلى اتخاذ قرار.

لهـذه الأسـباب كلها فقد خطر لي أنَّ (الدليل السـري) يحمل خطـرًا مرعبًا أكثر مما كنت أعتقـد سـابقًا؛ فالدليـل السـري الـذي يُثبِت براءتـي، والذي كان يمكـن أن ينقـذني من قضاء سـنوات في السـجن (يُسـمى المعرفة المُبرِّئة)، حُجِـب عن المحكمة أيضًا، بمـا في ذلك جميع ما يُثبِت عملي في الوساطة السرية الرسمية لمكافحة الإرهاب طوال تسع سنوات، بإشراف مباشر من الاسـتخبارات الأمريكية، وهذا يُفسِّـر لماذا حجبت وزارة العـدل هذه الحقيقة بعد الإعلان أنَّها (دليل سري)، ورفضت الإقرار بها [513].

وهـذا مـا أدى إلـى وصولنا إلى المحكمـة في ذلك اليوم الرائع من شـهر مايو؛ لمعرفة إن كان يجـب علـيَّ الخضـوع للتخدير القسـري، لشـفائي من الاعتقـاد أنَّني كنت وسـيطًا سـريًّا، وهي الحقيقـة التـي يعرفها مكتـب التحقيقات الفيـدرالي، ومكتب السـجون، ومكتـب المدعي العام، ووزارة العدل.

وبالرغـم مـن شـعوري بالخـوف والارتبـاك في ذلـك اليوم، فإنَّنـي كنت مقتنعـةً أنَّ القاضي موكاسي سيدرك فظاعة الموقف أيضًا.

لهذا، فإنَّني أُكِنُّ له احترامًا كبيرًا؛ فقد كان يدرك الأضرار التي سيُلحقها قانون الباتريوت بالنظام القضائي الأمريكي. فإن لم يسـتطع رفض قضيتي فقد يكون مضطرًا إلى إشـعار هيئة المحلفـين أنَّ اسـتخدام (الدليـل السـري) لتثبيـت (التهم السـرية) لا يمكن الاسـتهانة به عند اتخاذ قرار بإدانتي [514]؛ أي سـيكون عليه إبلاغ هيئة المحلفين أنَّ وزارة العدل رأت أنَّ (الدليل السـري) يكفـي لإثبات حدوث تصرف خطأ غير محدد، في يـوم غير محدد، في انتهاك لقانون غير محدد، وهذا هو كل ما يُسمح لهيئة المحلفين بمعرفته [515].

وبذلك، فقد يُحكم عليَّ بالسـجن خمـس سـنوات من دون معرفة السبب؛ لكنَّ قاضيًا نزيهًا عالِمًا في القانون مثل موكاسي لا يمكن أن يقبل هذه الطريقة، فهو قد يُطبِّقها لأنَّها قانون، لكنَّه

سـيُفكِّر في عواقـب قراراه على الحريـات المدنية، وقد أدركت منذ اليـوم الأول لاتهامي أنَّه كان ينظر إلى (الدليل السري) باشمئزاز شديد؛ لأنَّه يعرف ما يعنيه، وما الذي سيؤدي إليه.

في صباح ذلك اليوم كنا نواجه مشكلة أخرى؛ فالقاضي موكاسي سينطلق من الإستراتيجية الدفاعيـة التـي سـيُقدِّمها المحامـي إليه، وهو لا يسـتطيع إعداد تلـك الإسـتراتيجية وحده، ولا يسـتطيع أيضًا تحسـينها، كانت إستراتيجية انعدام الأهلية القانونية هي كل ما استطاع تالكين تقديمه إلى المحكمة، فهو لم يستطع حتى دحض أبسط التهم التي تدَّعي أنَّني تناولت الغداء مع دبلوماسي عراقي في اليوم الذي لم أكن فيه موجودةً في نيويورك.

وبالرغم من أنَّ الدفع بأنَّني غير أَهْلٍ قانونيًّا للمثول أمام المحكمة يُعَد مهينًا بحد ذاته، فإنَّه كان يمكن أن يُنهي القضية بعدما قضيت أقصر مدَّة سجن ممكنة بحسب القانون؛ وهي أربعة أشـهر، كان يمكـن للقضية أن تنتهي – كما وعد المدعي العـام– من دون الذهاب إلى المحاكمة، وبذلـك نكـون قـد تخطينا قانون الباتريوت. لو حدث ذلك لعـدت إلى البيت من دون وضع حكم بالإدانـة في سـجلي، كان أي قاضٍ سـيقبل بهـذا الحل المعقول، وقد يوافق عليـه معظم المتهمين غيري.

أما التخدير القسـري فكان مأزقًا مختلفًا؛ لأنَّه أربك الحل القانوني إلى درجة كبيرة؛ فقد خُدعت لقبولي الذهاب إلى السـجن لقاء إطلاق سـراحي؛ لذلك فإنَّ فكرة إجباري على تناول الهالـدول كانـت تخيفنـي حتى الموت، ولا أُخفيكم سـرًّا أنَّنـي كدت أنهار، وبكيـت وأنا مقيَّدة في قفص الحجز، وقد لاحظ القاضي موكاسـي ذلك عندما شـاهدني وأنا جالسة في وجوم ورعب ظاهرين؛ لكنَّ خياره وخياري كان إما رفض تقييم انعدام الأهلية القانونية والبدء من الصفر، وإما الاستمرار في خوض هذه المعركة.

بالنسبة إليَّ فقد كانت المسألة محسومةً؛ فأنا أكره الأدوية، ولا يمكن أن أقبل تدمير تفكيري ووعيي بهذا السـم القاتل للعقل، كنت مسـتعدةً لرفض التخدير القسـري حتى لو أدى بي الأمر إلـى رفـع القضية إلـى المحكمة العليا؛ لأنَّني أعـرف أنَّ هذه الطريقة غير أخلاقيـة طبيًّا، وأنَّها ذات دوافع سياسية.

بصراحة، لقد تعاملت مع إرهابيين، ولكنَّهم لم يخيفوني مثلما أخافني هؤلاء الأغبياء المجانين الذين يُسمون أنفسهم أطباء نفسانيين.

أفقت من سرحان أفكاري على صوت مطرقة القاضي وهو يعلن افتتاح الجلسة، وكانت أشعة الشمس تتسلل خلال نوافذ قاعة المحكمة، كان الشاهد الأول عصر ذلك اليوم من شهر مايو، هو الدكتور كولين فاس الذي نزل إلى الحلبة نيابةً عن سجن كارسويل [516].

في تقديمه لنفسه، شهد الدكتور فاس أنَّه عمل طبيبًا نفسانيًّا في سجن كارسويل مدَّة سنة، وأنَّه تخرج في جامعة الطب في بانغلو بالهند، وخدم في مستشفى مايو كلينيك في روشستر بولاية مينيسوتا [517].

تقدَّم الدكتور فاس - نيابةً عن سجن كارسويل- بطلب لربطي على سرير، وحقني بدواء الهالدول [518] إلى أن أشفى من ادعائي أنَّني عملت وسيطًا سريًّا لحساب الاستخبارات الأمريكية فيما يخص إجراء مباحثات مع العراق [519]، أما بالنسبة إلى شفائي، فقال: إنَّه يتطلب إعطائي أقوى دواء متوافر للسجون.

ما السبب تحديدًا؟ ما أعراض المرض العقلي التي ظهرت عليَّ؟ خاصةً أنَّني قد خضعت للمراقبة مدَّة سبعة أشهر ونصف، فلا بُدَّ أنَّهم قد لاحظوا خللًا سلوكيًّا اقتضى حقني بأقوى دواء متوافر للسجون. إنَّ أخلاق مهنة الطب تحتم وجود أعراض مرض ما قبل صرف العلاج لمريض يقبل به، فما بالك في فرضه على مريض لا يرغب فيه! أترك لكم الأمر لتقرروا إذا كان سجن كارسويل قد لبَّى هذا المعيار أم لا.

في ذلك اليوم حدَّدت المحكمة المحور الرئيس؛ وهو معرفة إذا كانت قد ظهرت عليَّ أعراض الهلوسة أم لا [520].

أوكالاهان: هل ترى المربع الذي يحمل إشارة ×؟

فاس: أجل ذلك بخط يدي.

(في الثالث من شهر أكتوبر عام 2005م - يوم تسليم نفسي إلى السجن- حدَّد الأطباء النفسانيون الهدف بخفض حدة الهلوسة السمعية والبصرية وتكرارها في (120) يومًا. وفي

السادس والعشرين من شهر أكتوبر عام 2005م – بعد ثلاثة أسابيع من وصولي إلى كارسويل– شُطب ذلك الهدف من تقرير الدكتور فاس).

فاس: إنَّ السبب الذي جعلني أشطب ذلك، هو أنَّ السيدة ليندا ور أنكرت في أثناء وجودها في وحدة العلاج في كارسويل، أنَّها تعاني الهلوسة، ونحن لم نلاحظ أي دليل خارجي على ذلك.

تالكين: هل يعني ذلك أنَّ مَن كان في كارسويل ممن تحدثت إليهم، لم يلاحظوا أيضًا أي دليل خارجي؟

فاس: نعم، لم يلاحظ أي شخص آخر أي دليل خارجي.

تالكين: وأنت ذكرت ما قالته من نفيها أنَّها تعاني الهلوسة، وهي موجودة في كارسويل.

فاس: هذا صحيح.

تالكين: ماذا؟ لا هلوسة، لا تسمع أصواتًا، لا شيء مطلقًا!

لا لا! إنَّ ما ذكرته التقارير مجرد دعاية كاذبة حاكها سادة البيت الأبيض، لا بُدَّ أن يكون هذا النفي مخيبًا لآمالهم؛ لذلك كان على الأطباء النفسانيين أن يبحثوا عن شيء آخر.

ماذا عن الأوهام؟ هل يوجد أي دليل يُثبِت أنَّني أعاني الأوهام؟

دعونا نتذكَّر أنَّ جلسة الاستماع الداخلية الخاصة بالعلاج [521] التي عُقدت يوم الثامن والعشرين من شهر ديسمبر، توصلت إلى أنَّ علاج الأوهام ضروري لاستعادة أهليتي القانونية، وقد وصفت أوهامي المزعومة كما يأتي: «لقد نفت احتمال المرض العقلي، وكرَّرت ما قالته سابقًا من اعتقادها أنَّ الحكومة تحتجزها لأنَّها تمثل تهديدًا للإدارة بسبب اختلافها في الرأي حيال سياسات الإدارة الأمريكية تجاه العراق، وهي تقول إنَّها كانت عميلةً حكوميةً مدَّة تسع سنوات، وتعمل في مجال مكافحة الإرهاب».

كانت الوثيقة المكتوبة بخط اليد مُوقَّعةً من الدكتور بديرسون والدكتور كولين فاس، وهي التي شهد عليها الدكتور فاس أمام القاضي موكاسي.

أوكالاهان: الرجاء الانتقال إلى الصفحة رقم (11)، هل يوجد فيها كتابة بخط اليد؟

فاس: هذا خط السيدة ليندا‌ور. وفي أعلى القسم الخاص بالتشخيص، كتبت: الشاهد يُثبِت أنَّ هذا صحيح تمامًا.

أوكالاهان: الرجاء الانتقال إلى الصفحة رقم (14)، هل يوجد فيها أي كتابة بخط اليد؟

فاس: يقول النص: «تنفي سوزان ليندا‌ور وجود أي أعراض هلوسة، وتطلب أن يعمل شادوك مقابلات مع الشهود، إنَّها تنفي ذلك تمامًا. التوقيع: سوزان ليندا‌ور، 16 يناير 2006م» (انظر الملحق).

أوكالاهان: أود أن ألفت انتباهك إلى الصفحة رقم (17)، هل يوجد فيها أي كتابة بخط اليد؟

فاس: عليها توقيع السيدة ليندا‌ور بتاريخ 28 مارس 2006م، ورفضت التشخيص، ونفت وجود أعراض.

أوكالاهان: خط مَن هذا باعتقادك.

فاس: هذا خط يد السيدة ليندا‌ور.

أوكالاهان: انتقل إلى الصفحة رقم (18)، هل يوجد فيها أي كتابة بخط اليد؟

فاس: يقول النص: «لم أعرف أي أعراض إطلاقًا»، هذا يتعلق بالأعراض النفسانية.

أوكالاهان: خط مَن هذا باعتقادك.

فاس: هذا خط يد السيدة ليندا‌ور.

لا يمكنكم أن تتصوروا كيف كانت يدي ترتعش عندما أمسكت القلم لأكتب تلك الكلمات، يومها نظرت حولي ورأيت حياة السجينات المحطَّمة، وعرفت ما ينتظرني إن لم أقاوم وأنتصر.

أوكالاهان: ما التشخيص المسجل في الصفحة رقم (11)؟

فاس: حسنًا، إنَّه استبعاد لاضطراب التوهُّم، وقد أدخلنا ذلك في جهاز الحاسوب.

أوكالاهان: وهل استبعدتم اضطراب التوهُّم في أثناء خضوع السيدة ليندا‌ور للتقييم في وحدة العلاج بسجن كارسويل؟

فاس: في نهاية مرحلة التقييم التي انتهت في شهر ديسمبر عام 2005م استبعدت اضطراب التوهُّم، بعد مراقبة السلوك، وجلسات التشخيص، والاختبار النفساني.

أوكالاهان: إذا انتقلنا إلى الصفحة رقم (3)، فما التاريخ الصحيح؟

obeikan.com

فاس: 21 ديسمبر 2005م.

وهكذا، نرى أن لا وجود لاضطراب التوهُّم، وهذا لسوء طالع وزارة العدل؛ فبالرغم من محاولاتها، فإنَّ سجن كارسويل لم يجد أي دليل لتبرير هذا التشخيص المدفوع سياسيًّا.

لقد كانت روايتي حقيقيةً، وهذا ما جعل من الصعب إعلان أنَّني أعاني اضطراب التوهُّم. ومن أجل حماية نفسي - بعد رفض سجن كارسويل إطلاق سراحي- فقد نقلت المعركة إلى داخل السجن؛ إذ حذَّرت العاملين جميعًا في قسم العلاج النفسي أنَّني سأرفع دعوى ضدهم بحلف يمين كاذبة إذا ذهب الدكتور شاردوك إلى المحكمة ونفى تأكيد روايتي، وقد أبلغتهم - مثلما أبلغت زميلاتي السجينات- أنَّ على شادوك أن يتوقع قضاء سنوات في السجن إذا أدلى بشهادة كاذبة بعد حلف اليمين، وهذا باعتقادي هو سبب إرسال سجن كارسويل الدكتور فاس ليشهد في المحكمة بدلًا من شادوك.

والسؤالان المطروحان هنا، هما: لماذا؟ لماذا استبعد سجن كارسويل اضطراب التوهُّم؟ هل كان الدكتور فاس أمينًا ليشرح للمحكمة أسباب اضطرار سجن كارسويل لاستبعاد هذا التشخيص؟

لم يسأل أحد هذين السؤالين، ولم يُعطِ الدكتور فاس تفسيرًا؛ لذلك، فهو لم يتطرَّق إلى ذكر أسماء اثنين من الشهود، أكدا روايتي في اتصالاتهما الهاتفية مع الدكتور شادوك.

لقد تعمَّدوا عدم ذكر اسميهما؛ لأنَّهما كان سيكشفان مؤامرة السجن مع سياسيي الحزب الجمهوري، وقد قال الدكتور فاس إنَّ التشخيص كان يوم الحادي والعشرين من شهر ديسمبر، واكتفى بذلك.

صُعقت من هذا التاريخ وأنا جالسة على كرسي الاتهام؛ لأنَّ جلسة الاستماع الداخلية عُقدت يوم الثامن والعشرين من شهر ديسمبر؛ أي بعد أسبوع من عمل التشخيص (انظر الملحق).

في تلك الجلسة اقترح الدكتور فاس والدكتور بديرسون عليَّ أن أتناول أدوية الأمراض العقلية لعلاجي من اضطراب التوهُّم؛ بغية استعادة أهليتي.

أما الآن فإنَّ الدكتور فاس يعترف باستبعاد اضطراب التوهُّم قبل أسبوع من عقد جلسة الاستماع الداخلية، وباعتقادي فإنَّ هذا يلخص طبيعة الطب النفسي المضطربة، فهل يعقل لأي طبيب متمرس أن يصف الأنسولين لمريض لا يعاني مرض السكر؟ هل يعقل أن يصف الطبيب العلاج الكيميائي لمريض لا يعاني السرطان؟

إنَّ كل سؤال يجيب عن نفسه؛ فأي طبيب محترم سيقول إنَّ وصف دواء لمرض غير موجود يُعَد عملًا غير أخلاقي، وعلينا أن نتذكَّر أنَّ القاضي موكاسي أعلن صراحةً – عندما أصدر حكمه – أنَّ دفاعي يفتقر إلى الدعم الكافي من مصادر مستقلة، كما هو واضح من التقييمات النفسانية [522].

كان واضحًا أنَّ القاضي الذي اعتمد على التقييمات النفسانية وشهادات المحكمة، لم يكن يعلم أنَّ روايتي قد تأكدت من مصادر موثوقة، ومن شهود مشهورين تحدثوا إلى مكتب التحقيقات الفيدرالي، والعم تيد، والدكتور شادوك [523]، ولا شك في أنَّه كان أمام الأطباء النفسانيين الوقت الكافي لتضمين أقوال هؤلاء الشهود في تقاريرهم، ولكنَّ هذا كان سيؤدي إلى إفشال هدفهم؛ وهو الحفاظ على سُلْطتهم المرجعية أمام المحكمة، التي تسمح لهم بالادعاء أنَّ المتهم غير أَهْلٍ عقليًّا للمثول أمامها، بالرغم من احتجاجاته الشديدة، وهذا ما جعلني أُسمّي هذا النوع من الطب (الطب النفسي التوهُّمي).

ولكن، مهلًا! لقد كانت جلسة الاستماع هذه مُخصَّصةً لبحث إذا كان يجب ربطي على سرير، وحقني بجرعات الهالدول القوية، فما الذي يُسوِّغ هذا التخدير القسري إذا لم يوجد أي دليل على الهلوسة، أو الاكتئاب، أو اضطراب التوهُّم؟ هل كنت عدوانيةً في تعاملي مع الحراس أو السجينات الأخريات؟

فاس: لقد كانت مهذبةً ومتعاونةً جدًّا معنا، لقد أرادت أن تحكي لنا قصتها، وقد استمعنا إليها، والحقيقة أنَّنا لم نواجه أي مشكلة إلا بعدما قلنا لها رأينا، في نهاية مرحلة التشخيص قابلنا السيدة ليندا ور، وأبلغناها تشخيصها النفساني، فغضبت، وثارت، وأصبحت عدوانيةً منذ ذلك الحين تجاه أعضاء فريق المعالجة جميعهم، وقد ظلت عدوانيةً ومعترضةً حتى يوم مغادرتها سجن كارسويل.

أعترف صراحةً أنَّني أمقت الطب النفسي. ولكن، هل كان ما قاله الدكتور فاس صحيحًا؟ هل كان سلوكي عدائيًّا تجاه موظفي السجن، أو الحراس، أو السجينات مثلما قال الدكتور فاس؟

الحقيقة أنَّ تعليقات موظفي السجن في وحدة العلاج ترسم صورة مغايرة لما قاله [524]، وقد جاء في هذه التعليمات: «حالة السيدة ليندا ور سليمة، لا تبدو عليها أي مشكلات سلوكية، إنَّها متعاونة وهادئة، وتهتم بصحتها ونظافتها، إنَّها تركز على الذهاب إلى المحاكمة، تعاملها مع الموظفين سليم».

وكان المحامي قد أثار هذا الموضوع لدى استجوابه الدكتور فاس [525].

تالكين: في هذه التقارير كلها، كان سلوك السيدة ليندا ور وتعاملها مع الموظفين سليمًا، هل هذا صحيح؟

فاس: نعم، في معظمه.

تالكين: وهل كان سلوكها وتعاملها مع الآخرين، باستثناء الأطباء النفسانيين، سليمًا ومناسبًا؟

فاس: كلمة (مناسبًا) كلمة معقدة وغامضة. وفي الواقع، فإنَّها ليست كذلك؛ فقد حافظت على هدوئي، بالرغم من الإساءات وانتهاك حقوقي في سجن كارسويل، ولم أتسبب في حدوث أي مشكلة في تلك الوحدة، وهذا شيء رائع في ظل الأجواء التي كنت أعيش فيها، وهذا ما كانت تُؤكِّده التقارير الشهرية التي أفادت بأنَّني كنت اجتماعيةً مهتمةً بصحتي ونظافتي (انظر الملحق) [526].

وطوال هذه الأشهر المخيفة كان المراقبون يصفونني بأنَّني: «مبتسمة، ومرحة، ومتعاونة» [527]. يبدو من هذه التقارير أنَّني كنت سجينةً مثاليةً.

أما فيما يتعلق بعدوانيتي تجاه المعالجين النفسانيين فحاولوا أن تتصوروا الصدمة التي تلقيتها. تُرى، كيف يكون رد الفعل الطبيعي لسجين محاصر يرفضون إطلاق سراحه في اليوم الذي حدَّده القانون بعدما سلَّم نفسه بالرغم من احتجاجاته الشديدة، ورفضت المحكمة احترام حقه القانوني في استدعاء الشهود الذين يُثبِتون أنَّ كل ما يقوله صحيح؟

هل ستغضب إذا استيقظت يوم إطلاق سراحك، واكتشفت أنَّ مدَّة احتجازك قد مُدِّدت إلى أجل غير مسمى؟ ربما إلى عشر سنوات! لقد توقعت إدارة سجن كارسويل أنَّ شفائي يتطلب مدَّةَ احتجازٍ طويلةً وعلاجًا في الأغلب؛ بسبب ثقتي الشديدة في نفسي وعملي؛ ما يعني أنَّ تحطيم شعوري بهويتي يتطلب مزيدًا من الوقت والجهد.

كانت الدلائل كلها تشير إلى سنوات سجن طويلة، فهل كنت ستخاف أم لا؟ هل من المنطق أن لا تخاف؟ أعتقد أنَّ هذا الوضع مثير لأعصاب معظم الناس.

إنَّ معظم حالات الحجز المفتوحة تقتصر على السجينات اللاتي فقدن الأهلية العقلية، وكان سلوكهن عنيفًا، ومَثَّلن تهديدًا دائمًا للمجتمع (كنَّ يُحتجَزن المدَّة القصوى). وفي الأحوال كلها، فإنَّ إدارة السجن هي التي تقرر وقت الإفراج عنهن وعني؛ ما يعني أنَّ المدَّة مفتوحة النهاية.

وهكذا، فإنّني أعترف بما أصابني من رعب، وأخذت من تلك اللحظة أشعر بالقلق على مستقبلي، وهذا يبدو لي سلوكًا منطقيًّا، لكنَّ السؤال الأهم هو: لماذا؟ كيف يمكن للطب النفسي أن يُسوِّغ هذا النوع من العلاج القهري إذا كان ذلك الإنسان لا يُظهر أي أعراض من أي نوع، ولا يعاني أي هلوسات، أو أوهام، أو اكتئاب، أو سلوك عنيف؟ لهذا، ظل الدكتور فاس والدكتور شادوك يبحثان عن حل يتمثل في: تشخيص اضطراب نفساني غير محدد [528]، ولا عجب في أنَّ التوصل إلى هذا الحل قد استغرق سبعة أشهر ونصف الشهر.

أوكالاهان: ولماذا قررتم أنَّ هذا التشخيص هو الأكثر دقةً؟

فاس: حسنًا؛ لأنَّها أساسًا لا تُلبي معيار التشخيص الذي ذكرته للتو، وعندما لا يُلبي شخص ما تشخيصًا معينًا، وإذا لم تكن البيانات كافيةً، أو كانت متضاربةً، فإنَّنا نخلص إلى تشخيص اضطراب نفساني غير محدد.

أوكالاهان: هل يشمل الاضطراب النفساني غير المحدد اضطراب التوهُّم؟

فاس: بالتأكيد، إنَّه يشمل مكوّن اضطراب التوهُّم.

بعد ذلك سأل تالكين: ما الذي يعنيه هذا التشخيص في الواقع؟

تالكين: يبدو لي هذا أنَّه تشخيص فضفاض. وبعبارة أخرى: إذا كان شخص ما سويًّا، ثم لم تجد أي اضطراب نفساني آخر، فعندئذٍ ستُصنِّفه في فئة اضطراب نفساني غير محدد.

فاس: نعم.

تالكين: لكنَّ هذا إقرار بأنَّك لم تكن قادرًا على إتمام تشخيص حالة ذلك الشخص؟

فاس: نعم، في بعض الحالات.

تالكين: بحسب معرفتك بالسيدة ليندا ور، وباستثناء تعاملها معك عندما أصبحت عدوانيةً أو غاضبةً، عندما أخبرتها أنَّها تعاني مرضًا، كما يشير التقرير؛ هل كان تصرفها مع الأفراد الآخرين في وحدة العلاج طبيعيًّا؟ هل هذا صحيح؟

فاس: نعم.

تالكين: وقد استنتج الدكتور بديرسون أنَّه لا يوجد لدى السيدة ليندا ور ميول انتحارية؟

فاس: هذا صحيح.

تالكين: لقد استنتج أنَّها لا تمثل خطرًا على نفسها.

فاس: أجل.

تالكين: أو على الممتلكات كما أعتقد.

فاس: أجل.

تالكين: إذن، فهذا موقف العاملين في كارسويل.

فاس: أجل.

تالكين: إنَّه سجن.

فاس: أجل.

تالكين: لا يُسمح لأحد أن يغادره بمحض اختياره.

فاس: هذا صحيح.

تالكين: إذن، فالتعامل بين الأفراد في ذلك السجن يختلف عن تعاملهم في الشارع، هل هذا صحيح؟

obeikan.com

فاس: نعم، صحيح تمامًا.

تالكين: يتحفَّظ الناس في سلوكهم مع الآخرين.

فاس: في معظم الأحيان.

تالكين: ويختارون مَن يريدون التحدث إليه.

فاس: «هذا صحيح».

تالكين: «ويكون تصرف كل إنسان في السجن مثل هذا في معظمه (منعزلًا)، معظم الناس يتصرفون هكذا.

فاس: كثير من الناس هم كذلك.

تالكين: هذا سلوك طبيعي في هذا النوع من الأمكنة، أليس كذلك؟

فاس: أوافقك الرأي على ذلك.

تالكين: وفي عموم المستند القانوني الحكومي الذي يصف سلوكها، فهذا تحديدًا هو ما وُصِف به سلوكها بين زميلاتها السجينات، هل هذا صحيح؟

فاس: بأنَّها كانت حذرةً، نعم، هذا صحيح.

تالكين: وانتقائيةً.

فاس: أجل.

تالكين: وكانت مرحةً، وضحوكةً أحيانًا، هل هذا صحيح؟

فاس: نعم.

تالكين: وكانت تمر بعض الأوقات التي تقضي فيها وقتًا غير ممتع مع الآخرين.

فاس: هذا صحيح.

تالكين: كانت تمر بها أحيانًا أوقاتًا سيئةً، وتكون حزينةً، هل هذا صحيح؟

فاس: نعم.

في ضوء هذه الشهادة، كنت أتوقع أن يعطيني سجن كارسويل شهادة خلو من الأمراض العقلية، ومع ذلك وبالرغم من عدم وجود أي أعراض، فلم تستجِ إدارة سجن كارسويل ومكتب النائب العام من طلب إذن لقتلي كما لو كنت كلبًا ضالًّا، على الأقل، لقد أجرى الدكتور كلينمان

والدكتور فاس مقابلات معي، أما شاهد الدفاع الدكتور روبرت غولدشتاين (أستاذ الطب النفسي السريري في جامعة كولومبيا) [529] فلم يكترث لذلك، وقد وقعت عيناي عليه أول مرَّة عندما قَدِم إلى المحكمة ثاني أيام جلسات الاستماع. وبالرغم من تحفُّظي على طريقته، فإنَّه - على الأقل- عارض إخضاعي للتخدير القسري، وأكد للمحكمة أنَّ الأدوية لن تشفي حالتي، واستخف بفكرة أنَّني قد أعاني انفصام الشخصية، مع أنَّ أحدًا غيره لم يكن بمثل هذا الوضوح [530].

غولدشتاين: معيار انفصام الشخصية لا ينطبق على هذه الحالة أبدًا؛ لأنَّ المريض لا تَظهر عليه أعراض هذا المعيار (مثل: الهلوسة، أو الأفكار المشوشة، أو التوهُّم)، وإنَّما توهمات نوع نادر أو شاذ، وعندما أقول توهمات نادرة أو شاذة، فهذا مصطلح في الطب النفسي يعني أنَّ مثل هذه الأشياء لا تحدث في العالم الواقعي؛ كأن تعتقد أنَّ كائنات من المريخ زرعت أقطابًا كهربائيةً في دماغك للتحكم في سلوكك، أو شيء من هذا القبيل، أما في حالة اضطراب التوهم فإنَّ توهماتك لا تكون غريبةً أو نادرةً، وإنَّما أشياء يمكن أن تحدث؛ كأن تتوهم أنَّ شخصًا ما يطاردك، وأنَّ شخصًا ما يريد أن يقتلك، قد يملك بعض الأشخاص مواهب أو علاقات خاصة كما أوضحت من قبلُ.

كان ذلك يكفي لو أنَّه وقف عند هذا الحد، وبدلًا من ذلك، فقد طرح الدكتور غولدشتاين فرضية رابعة مفادها أنَّني أعاني اضطراب توهم من النوع المختلط، الذي يشمل جانبين، هما: جنون الارتياب، وجنون الشعور بالعظمة [531].

أود التذكير هنا أنَّ الطب النفسي في عهد الاتحاد السوفيتي السابق كان قد اعتمد مصطلحات وتشخيصات مماثلة لمهاجمة المثقفين والمنشقين السياسيين في مرحلة الحرب الباردة، وقد وُضع ثلث المثقفين السوفيت - الذين اعتُقلوا بتهم المشاركة في أنشطة معادية للنظام- في المصحات العقلية بناءً على هذا التشخيص.

تشمل توهمات الاضطهاد والارتياب - بحسب غولدشتاين- اعتقاد الفرد أنَّه مضطهد وملاحق، وأنَّه يوجد مَن يتجسس عليه، أو يريد إيذاءه، أو حتى قتله، ومثل هؤلاء الأفراد يقضون وقتًا طويلًا في محاولة حماية أنفسهم من هؤلاء الأعداء الوهميين. هنا، كشف غولدشتاين

جنون العظمة الذي يعانيه باختراع واقع يدعم التشخيص الذي أراد القيام به، ولكن، هل سبق لي أن عانيت جنون الارتياب في حياتي؟ أعترف أنَّني كنت أمازح أصدقائي بالقول إنَّ لدينا أجهزة تتبّع فضائية؛ لحفز الشرطة الاتحادية إلى مراقبتنا، وهذا لا يعني أنَّنا نؤمن بهذا (أو أنَّنا مخطئون).

يمكنني أن أُسمي جنون الارتياب بخطر المهنة؛ فقد عملت نحو عشر سنوات مع جهة اعتمدت على المراقبة لكسب لقمة عيشها، وأعتقد بوجود ارتباط وصلة بين المراقبة والاستخبارات.

إذن، هل كنت أعاني جنون الارتياب؟

أذكر أنَّني عندما شكوت المراقبة المشددة في أثناء مفاوضات لوكيربي، ضحك المسؤولون عني بهستيريا، وقال بول هوفين إنَّ أفراد الشرطة الفيدرالية سيكونون مقصرين في أداء واجبهم إذا لم يلاحقوني، وسيكون من الغباء أن لا تتوقعي ذلك وأنت تتعاملين مع دول مثل ليبيا والعراق.

وللمصادفة، فقد سجل مكتب التحقيقات الفيدرالي ما مجموعه (28) ألف مكالمة هاتفية، ومئات من رسائل الفاكس في سنتين قبل اعتقالي، ووجِدت تسجيلات فيديو لي وأنا أسير مع كلبيَّ في الحي الذي أسكنه [532]، وقد تعرَّضت لعمليتي تفتيش من دون إذن، واتهموني في النهاية أنَّني (عميلة عراقية).

فهل كنت أشك في أنَّني كنت مراقبةً لأنَّني فعلًا كنت تحت المراقبة؟

أعترف هنا أنَّ أفكاري بشأن المراقبة قد تبدو غير منطقية لمَن هم خارج المهنة، أو لزملائي الذين لا يعرفون أنَّني عملت وسيطًا سريًّا، وأنَّني كنت على اتصال مباشر بدبلوماسيين من الشرق الأوسط، ومع ذلك لم أكن مستعدةً قط لأناقش مع أصدقائي أي عملية مراقبة ليست مرتبطةً بمهامي الاستخباراتية. فهل كنت خائفة من هذه المراقبة؟ هل قضيت وقتًا طويلًا لحماية نفسي من «أعداء وهميين»، كما قال غولدشتاين؟

الحقيقة أنَّني لم أكن كذلك، وكما قال المحامي اللامع برايان شوغنيزي الذي تولى قضيتي بعد خروجي من كارسويل: «إنَّ امرأة تتعامل مع العراق وليبيا ربما لم تكن تخاف أي شيء».

وما فشل الأطباء النفسانيون في إدراكه هو أنَّني لو كنت خائفةً لقطعت علاقاتي بوكالة الاستخبارات الأمريكية، ولتوقفت عن الالتقاء بالدبلوماسيين العرب تمامًا، ولعملت في وظيفة أخرى، أضف إلى ذلك أنَّني لم أكن أعاني جنون الارتياب، وإلا لما اتهمتني وزارة العدل بالاجتماع مع عميل سري من مكتب التحقيقات الفيدرالي، (والتآمر مع المخابرات العراقية)، وهذا عمل يتطلب شجاعة كبيرة.

أما التشخيص الثاني للدكتور غولدشتاين الذي زعم فيه أنَّني أعاني جنون العظمة، فقد بدا لي مضحكًا وغبيًّا؛ ذلك أنَّ أوهام جنون العظمة، كما قال غولدشتاين، تشمل حالات يعتقد فيها الأفراد أنَّهم يملكون مواهب خاصة أو قدرات استثنائية، وتربطهم علاقات بأشخاص ناجحين أو بارزين، أو أنَّهم يتمتعون بمواهب خاصة، مثل العرافة والتنجيم [533].

وهذا الوصف قد ينطبق على نصف سكان واشنطن، وشيكاغو، ونيويورك، ولوس أنجلوس، وقادة المنظمات المدنية، والمحللين الذين تستضيفهم القنوات الفضائية.

هنا، كشف الطب النفسي عن طبيعته الحقيقية؛ وهي أنَّه يدافع عن الضحالة والتقليدية، ويهدف إلى إبقاء أفراد الشعب الأمريكي مُغيَّبين مُهمَّشين جاهلين غير واثقين، بدلًا من العمل بثقة لبناء حياتهم الخاصة.

لو أنَّ غولدشتاين كلمني - بدلًا من اختلاق حكايات- لعرف أنَّني امرأة واقعية لا تسعى إلى الشهرة، وأنا أدرك صعوبة إحداث التغيير، لكنَّه يستحق العناء والتضحيات المبذولة في سبيله، وهذا ما فعلته. ثم، متى كان الطموح والعمل الجاد والدافعية الذاتية والاعتزاز بالإنجاز عيوبًا شخصيةً؟ ألا يعني هذا ضحالة التفكير الذي يحتقر المحاولات الفردية للتميز؟ وحتى لو اتهمني بجنون العظمة لأنَّه لا يحب الدافعية والإنجاز، فهل يعتقد أنَّني أهتم بما يقول؟

والحقيقة أنَّ القاضي موكاسي طرح سؤالًا قاطعًا نفذ من رؤوس الأطباء النفسانيين هؤلاء؛ فقد سأل غولدشتاين: ما فهمك للتهم المُوجَّهة إلى السيدة ليندا ور؟ هل تعرف أنَّ وزارة العدل قد اتهمتها بالانخراط في هذه الأنشطة؟

لقد أشار سؤال القاضي إلى خلل خطير في منطق العلاج النفسي؛ فالتهمة نفسها اعتمدت على علاقاتي بالدبلوماسيين العراقيين في الأمم المتحدة؛ لذلك فإنَّ مُسوِّغ المحاكمة اعتمد على

تلك الأنشطة، لكنَّ الأطباء النفسانيين المجانين تباروا في قاعة المحكمة ليُثبِتوا أنَّ هذه الأحداث لم تقع قط، فإن لم تكن قد حدثت، فكيف يستطيع مكتب الادعاء العام أن يُبرِّر التهمة؟

كان هذا القاضي ذكيًّا، ورائعًا، وألمعيًّا، وخبيرًا قانونيًّا!

لقد قصد من سؤاله معرفة إن كانت أنشطتي ترقى إلى مستوى الجريمة، هل كنت عميلةً عراقيةً، أم كنت أقوم بعمل شرعي بإشراف مباشر من الاستخبارات الأمريكية؟

لم تكن وزارة العدل تُقِرُّ بأنَّ أنشطتي لم تحدث قط، ولم أُنكِر مشاركتي فيها، وحدهم هؤلاء الأطباء المجانين هم مَن أرادوا شفائي من الاعتقاد بأنَّ هذه الأفعال قد حدثت. فإذا لم تكن هذه الأفعال قد وقعت، فمن المستحيل تبرير التهمة المُوجَّهة إليَّ! إلا أنَّ هؤلاء الأطباء لم يفهموا ما رمى إليه السؤال، وبدلًا من ذلك أخذ الدكتور فاس والدكتور ستيوارت كلينمان يُؤكِّدان للقاضي أنَّ حقني بما يكفي من الهالدول، وقضاء وقت كافٍ في السجن، سيُفضيان إلى شفائي من الاعتقاد بأنَّ هذه الأحداث قد وقعت، وهي أحداث نصت عليها مذكِّرة الاتهام نفسها.

وكم سيستغرق هذا الشفاء؟

احتار الطبيبان أمام هذا السؤال الصعب، وأبلغا القاضي أنَّهما لا يعرفان جوابًا عن مثل هذه الأسئلة؛ فقد يستغرق الأمر سنوات عدَّة، أو قد يتطلب الأمر سجني عشر سنوات للتحقق من شفائي التام، وبعدها ستقرر إدارة السجن متى تطلق سراحي.

لكنَّهما اتفقا على أمر واحد، هو أنَّ حقني بكمية كافية من الهالدول سيتلف دماغي بحيث لا أعود أتذكَّر أي شيء؛ سيعاد إصلاح حياتي، ومحوها، أو إنهاؤها مع التحامل الشديد.